

الهجرة التونسية: بعض الأرقام

ليست هذه سوى تقديرات لان الاحصائيات في مجال المهاجرين متضاربة ان لم تكن غير موجودة :

.. ما بين 200.000 و 250.000 عامل تونسي موجود في الهجرة .

.. 125.000 عامل مهاجر في فرنسا ،

.. عدد التونسيين من عمال (رجال) ونساء

وأطفال في فرنسا : ما يقارب 180.000 .

.. عدد العمال التونسيين في منطقة « الرون .آلب ،

يقدر بـ 25.000 .

.. عدد العمال التونسيين في منطقة «الايزار» ،

يقدر بـ 3.000 ،

.. يتراوح معدل السن بين 20 و 35 سنة ،

.. يشغل 50 في المائة من التونسيين المهاجرين

في قطاع البناء .

.. ينقسم العمال المهاجرون التونسيون هكذا :

= ثلث العمال من صنف : عامل محترف : OQ

= الثلث الثاني من عمال مختصين : DS

= الثلث الأخير من عمال بدون اختصاص :

manoeuvres

لن يضع الطرد حدا للنضالنا

يقوم العمال المهاجرون القاطنون في مبيات شركة «سوناكوترا»، باضراب عن دفع أجرة السكن مطالبين بتحسين ظروف العمل والتفويض في القانون الداخلي والتخفيض من معلوم الكراء . ويدوم هذا الاضراب منذ 14 شهر في 49 مبيت بما فيها مبيت «فونتان» في ضواحي قرنوبل الذي تملكه شركة السوناكوترا والذي يديره ديوان الهجرة . ولقد فشلت كل المحاولات في التفاوض مع ادارة الشركة لامتناع هذه الأخيرة في الاعتراف بالممثلين الشرعيين وإدماجها على سياسة التفرقة والتقسيم بين المضربين وأمام صمود هؤلاء العمال والتحامهم ببعضهم بعضا بقطع النظر عن الحنسيات لم يجد النظام البورجوازي الحاكم الاسلحة التعسف : فكذا اتخذ بونياتوفسكي وزير الداخلية الفرنسي قرارا عنصريا بطرد 16 ممثلا (عن المضربين) يوم الجمعة 16-أفريل . اما الظروف التي وقع فيها الطرد فهي تذكرنا في تلك المعاملة التي كان يتلقاها العمال

العرب أيام حرب الجزائر . وأخذ قرار الطرد هذا ضد الممثلين المعينين بصفة ديمقراطية من طرف قاعدة العمال المضربين وذلك لتمكين ادارة شركة «سوناكوترا» من التفاوض مع السكان المضربين دون حضور ممثلهم والقضاء على حركة الاضراب . وأمام حركة التمدد المتصاعدة من طرف الرأي العام الفرنسي ومن طرف العمال المهاجرين ، يلتجأ العميد الاول للبوليس الفرنسي «بونياتوفسكي» الى الكذب ويحاول تشويه المناضلين (زاعما انهم من الباربات) ويحاول الوزير اعطاء صبغة الاجرام للعمال المهاجرين لخلق العداوة بين المهاجرين والفرنسيين وتقسيم الطبقة الشغيلة الى عمال مهاجرين من جهة وعمال فرنسيين من جهة أخرى . ولكن النتيجة كانت عكس ما ينتظره بونياتوفسكي وحركة التمدد والمساندة لأقوى دليل على ذلك .

بوليس القنصلية في ليل

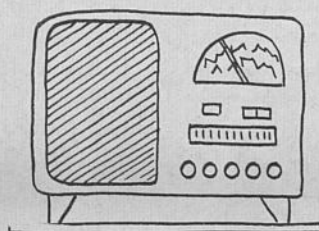
تعرض طالب تونسي تقدمي ينتمي للجمع الديمقراطي ضد القمع في تونس وللفرع المؤقت للاتحاد العام لطلبة تونس في مدينة ليل (الشمال الفرنسي) الى اعتداء من طرف رئيس الوداية الذي كان مصحوبا بأعوانه المسلحين بسلسلة وبموس جزائر . وانهاروا على المناضل بالضرب واللكم حتى القي على الأرض ، وعندئذ وجه له أحدهم ضربة بالسكين في بطنه صارخا عزمه على قتله صارخا «سأقتلك .. سأقتلك ..» . والسجدير بالذكر أن أعوان القنصلية بمدنية ليل قاموا في ما قبل باعتداءات مماثلة ضد المناضلين التونسيين . إن هذه الاحداث أصبحت تمارس بطريقة علنية من طرف أعوان القنصليات والودايات والحزب الدستوري . ويريد الحكم الدستوري من وراءها ضرب المناضلين من وراء الحدود . اما في ليل ، فيفضل تضامن الرأي العام الديمقراطي حصلت نتيجة أولى وهي طرد المسمى لدول من منصبه كأستاذ مساعد في الجامعة . ولا شك ان الوحدة والتضامن سيضعان حدا لمثل هذه الاعمال الفاشية .

راسلونا بهذا العنوان :

F MOUHAJER
CHEZ J. SAPHY - 8 ALLEE DU VIVARAIS
38130 - ECHIROLLES

إذاعة الجمهورية التونسية

... قطعت العلاقات الحارة بين تونس وفرنسا منذ أجزى من التعاون المشريين البلدين ... وأقوى دليل على ذلك فتح الباب على مصراعيه للفرنسيين الزائرين في المخول الى بلدنا المضيف بدون جواز سفر...



ICI RADIO BOURGIBA !...
DANS LE SOUCI D'AMÉLIORER LES RAPPORTS FRANCO-TUNISIENS DES DISPOSITIONS ONT ÉTÉ PRISES AFIN DE FACILITER LE PASSAGE DE NOS FRONTIÈRES AUX NOMBREUX FRANÇAIS EN VISITE DANS NOTRE PAYS...
NOS AMIS FRANÇAIS SERONT D'ORÉNAVANT DISPENSÉS DU PASSEPORT...

ازاء هذه الحالة التحسة قال مسؤول نقابي (ان لهؤلاء الاشخاص حثا كبير لانهم يشتغلون على الأقل) اجابة في منتهى السخافة . بعد عشرين عاما في ظل الاستقلال يعتبر محلوظ الشخص الذي يحصل على شغل في تونس ...

امام هذا النوع نحن نقول ان هناك شيئا جديدا في تونس : وهي الجماهير ، وهي التلاميذ والطلبة والعمال يكاد لا يفت أسبوع حتى نعلم انه وقع اضراب هنا وهناك . شن العملة 250 اضرابا في اقل من سنتين بين 1972 و 1973 والاضرابات متواصلة رغم صدور القوانين التعسفية الجديدة ورغم دور الخيانة الذي تلعبه ادارة الاتحاد العام للعمال التونسيين بحيث يتعمد دورها في تطويق النضالات الشرعية التي يقوم بها العمال ومحاولة تشتيت قواهم . وهي تعمل يدا واحدة مع منظمة الاعراف التونسيين . يناضل العملة بدمن اطار ويتعرضون بالدوام الى تدخل البوليس والجيش كما وقع بالقصرين ، وبالرغم من ان مطالبهم واحدة : الزيادة في الاجور ، تطبيق العقود المشتركة ، تحسين ظروف العمل . فان التمييز منحدم في الظرف الراهن وحتى يتم التمييز فان هذه الاضرابات وان لاتزعزع اركان النظام الدستور فهي تساهم كل يوم رويدا رويدا في تحطيمه .



تشكل تونس ، خلسة بعد اصدار قانون 27 أفريل 1972 ، جنة لرجال الأعمال الاجانب فرسيين كانوا أم ألمان و بلجيكيين و هولنديين و ايطاليين ... (طالع المهاجر عدد) يتكالبون كلهم على الاريح المفرطة غير مبالين بمتطلبات اقتصادنا الوطني ولا بسلامة أبنائنا من عملة وعاملات . اما من ناحية التهافت على الاريح فيعتبره «المجاهد الأكبر» ، غريزة انسانية ، واما متطلبات اقتصادنا فيراها في وجه مثل يد عاملة تخضع لرأس المال المحلي و الاجنبي .

و اذا نظرنا الى شبه المعامل التي يقيمها الآن في بلدنا الاعراف الأوروبيون وجدناها مراكز من الزنك و آلات قديمة تفك بسهولة ولا تشكل في شئ الاضية الاقتصادية الصلبة لتطوير الاقتصاد بل هي تنتم لمعامله التي تعاني من الأزمة والمنافسة العالمية . ان هذه المصانع لا تتماشى مع حاجياتنا الاقتصادية حيث انها لا تستعمل منتجاتنا المحلية ولا تتكامل فيما بينها وهي بذلك لا تساهم في اثراء اقتصادنا البتة بل تزيد فقرا بينما تساهم في اثراء البلدان الغنية وهذه هي وظيفتها بالذات .

لكن للمرء أن يلاحظ ان الصناعة تشغل في بلادنا يدا عاملة وهي بذلك مصدر عيش لكثير من العائلات التونسية . هذا صحيح لكن عدد العمال الصناعيين في بلادنا لا يفت 182 000 شخص يعملون في ظروف مشابهة لتلك الظروف التي عاشها العمال الأوروبيون في أوساط القرن التاسع عشر . ان السلامة في المعامل التونسية غير متوفرة على الاطلاق . ينتج عنه نسبة نمو لحواث الشغل يبلغ 9 في المائة كل سنة خاصة بالمنطقة الصناعية بجنوب صفاقس حيث بلغ عدد حواث الشغل 30.000 سنة 74 أي عامل مصاب على كل ثمانية عملة كما يقدر ان ثلثي هؤلاء الضحايا لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي .

و اذا نظرنا الى الاجور فنجدها ضعيفة جدا رغم الزيادة الأخيرة في الأجر الأدنى . يتقاضى العملة بصفة عامة 145 مليما على الساعة الواحدة و لهذا السبب فهم يقبلون على العمل بالساعات الاضافية التي يعلقون عليها امالا كبيرة كي تساعدهم على تحمل غلاء الأسعار : مثل هذا الشاب الذي يبلغ 30 سنة من العمر والذي تدل ملامحه وظهره القوي أنه شيخ قرب من التقاعد . يعمل هذا الشاب بصنع الاسمنت بنزرت و يشغل 72 ساعة في الاسبوع كل شهر لي 12 ساعة يوميا طوال الاسبوع ليتقاضى 90 ديناراً . مهندس في نفس المعمل يتقاضى مرتبا شهريا قارا مقداره 250 ديناراً .

اما من ناحية المنح فهي منصوص عليها مبدئيا لكن الاعراف بتحالف مع النقابة يرفنونها متى شاءوا بل يستعملونها كوسيلة ضغط على بعض العمال باجبارهم على التجسس على رفاقهم .

Tunisie :

répression et torture



Plus de 30 procès politiques ont été organisés en Tunisie, depuis l'indépendance.

Dans les prisons de Bourguiba, plus d'une centaine de détenus politiques, dont au moins 40 condamnés à des peines de 4 à 20 ans de prison.

En cette fête du 1er Mai, fête de tous les travailleurs dans le monde, il importe pour nous immigrés tunisiens, de contribuer à briser le mur du silence dressé par le pouvoir contre la réalité répressive et policière que vit notre peuple menant une lutte acharnée pour ses droits au pain et à la démocratie.

Depuis 20 ans, le pouvoir destourien n'a cessé d'imposer sa politique anti-populaire et de soumission à l'impérialisme, par la violence et l'arbitraire.

Ainsi a-t-il constamment interdit toute presse libre et autonome, et réprimé sauvagement toute tentative d'expression syndicale et surtout politique. Ainsi a-t-il tenté de briser toute manifestation de mécontentement populaire et toute lutte revendicative de la masse des ouvriers, des paysans, des étudiants et des lycéens.

Ce pouvoir a érigé la répression en système de gouvernement, et, la torture en pratique administrative courante (cf. Rapport d'Amnesty International 1975).

Le simple fait d'exprimer dans un tract (même non encore diffusé) ses réserves ou ses critiques à l'égard de la politique gouvernementale ou le simple fait pour quelques personnes de se réunir et de discuter de la situation du pays, peut conduire à des condamnations allant jusqu'à 10 - 20 ans pour les chefs d'inculpation tels que :

- complot contre la sûreté de l'Etat.
- diffusion de fausses nouvelles
- incitation à la rébellion...etc.

Lorsque l'on sait par ailleurs que les magistrats tunisiens ne connaissent pas la confusion des peines, l'on peut comprendre comment des dizaines de détenus emplissent les bagnes de Bizerte, du Kef, Kasserine, Tunis...etc.

Devant la contestation et la montée des luttes en Tunisie, le pouvoir s'est doté d'un appareil policier de plus en plus imposant qui n'hésite pas à envoyer ses militaires pour appuyer ses opérations répressives (récemment à l'Université de Tunis).

En Tunisie, l'appareil judiciaire est inféodé à l'Exécutif. Lors de simulacres de procès (cf. toutes les déclarations des observateurs internationaux dans la Presse française et étrangère), les juges énoncent des verdicts préalable ment établis par le pouvoir.

Face à cette situation, la voix des démocrates et des révolutionnaires dans le monde, doit s'élever encore plus forte pour dénoncer un régime qui fait subsister le mythe du libéralisme et de la bonhomie grâce à la bienveillance de la grande presse et des milieux d'affaires occidentaux.

IMMIGRATION TUNISIENNE :

FAITS ET CHIFFRES

Quand il s'agit d'immigration, les statistiques officielles sont plutôt incohérentes et souvent contradictoires, sans compter les bévues... et pour cause...

Un minutieux travail militant d'enquête serait nécessaire pour donner des estimations précises et aussi proches que possible de la réalité. En l'état, voici quelques ordres de grandeur significatifs qui permettent de saisir l'ampleur et les caractéristiques de l'immigration tunisienne :

- **Fin 72** : sur une population active masculine estimée à 1 Million, le cinquième (voire le quart) - soit entre 200 et 250000 est émigrée et vit l'exil en France, en Libye, en Allemagne, en Hollande et en Belgique... En France (1er pays d'"accueil" pour les Tunisiens) la population des travailleurs masculins immigrés (de Tunisie) se situe autour de 100.000 (en 1972) ; en 1973, 20.857 entrées de travailleurs tunisiens furent enregistrées ; en 1974, 4.190 entrées, soit près de 25.000 sur les 2 années. D'où donc l'estimation à près de 125.000 le nombre de travailleurs masculins tunisiens en France. La population totale immigrée tunisienne en France (comprenant les travailleurs masculins, les femmes, les enfants) doit se situer aux alentours de 180.000.

un travailleur tunisien sur cinq est obligé de s'expatrier

Cela ne représente que l'immigration en France et celle-ci ne constituant grosso-modo que la moitié de l'immigration totale tunisienne. La population tunisienne avoisinant les 6 Millions, il n'est pas faux d'estimer au **DOUZIEME** la part de celle-ci vivant à l'Etranger.

Si un travailleur masculin sur cinq voire sur quatre est émigré, cette proportion se réduit à **UN TIERS** dans les gouvernorats du sud tunisien (tels que Gabès et Medenine...)

Il faut préciser que les travailleurs qui s'expatrient sont âgés dans leur grande majorité de 20 à 35 ans et qu'ils sont constitués - et c'est là une spécificité de l'immigration tunisienne - pour

- un tiers de **MANŒUVRES**,
- un tiers d'**OUVRIERS SPÉCIALISÉS**,
- un tiers d'**OUVRIERS QUALIFIÉS**.

Ce degré assez élevé de qualification est dû en grande partie au fait que beaucoup d'immigrants sont des jeunes issus du système de formation professionnelle. Une partie de ce système est d'ailleurs organisée en fonction de l'émigration !

Des cycles de formation spéciaux sont organisés dans le pays pour répondre à la demande spécifique provenant de "missions" ou d'entrepreneurs étrangers...

Cela se passe de commentaires... Quand on sait le coût que cela représente pour la collectivité nationale dans un pays où un revenu de 500 Francs par an et par tête reste encore miraculeux pour la majorité du peuple.

Encore quelques chiffres significatifs :

Un travailleur Tunisien sur **CINQ** se trouve dans la région **RHÔNE-ALPES**, soit 25.000 dont 3.000 au moins dans l'Isère...

« la promotion par l'émigration ! »

Si l'immigration tunisienne a pris une certaine importance en 1956 suite à l'accès du pays à l'indépendance, elle s'est toutefois véritablement développée au cours des 10 dernières années en s'intensifiant dès 1968. A cet effet il faut souligner qu'à l'origine de cette expatriation se trouve le sous-emploi massif légué par les 3/4 de siècle de spoliation et d'exploitation coloniale, sous-emploi que la politique anti-populaire et de soumission à l'Impérialisme aggrave encore plus.

La politique agraire en particulier eut pour résultat l'expropriation massive de paysans travailleurs ; la politique scolaire, si elle tendit à généraliser l'enseignement, aboutit en fait à former des centaines de milliers de jeunes chômeurs : Paysans expatriés, jeunes écoliers et lycéens sur le pavé... trouvent dans le chemin de l'exil, la seule manière d'échapper à la faim, surtout que le régime avec une propagande humiliante scandait :

"La **PROMOTION** de l'homme tunisien est dans l'**IMMIGRATION**" !

une poule aux œufs d'or

Si l'émigration tunisienne s'est intensifiée en 68, depuis elle n'a cessé de se développer si au début, la règle générale était l'émigration spontanée et clandestine, depuis, la chose est planifiée ; 20 à 25.000 travailleurs doivent être régulièrement expatriés et tout est mis en oeuvre pour réaliser cet **OBJECTIF** du 1Vème plan !!!

Un véritable marché d'esclaves est en place surtout qu'il rapporte... Les travailleurs tunisiens à l'Etranger font entrer annuellement au Trésor Tunisien la bagatelle de 50 MILLIONS de DINARS soit UN demi Milliard de Francs (lourds) en devises soit après le tourisme et l'huile la troisième poule aux œufs d'or.

La stabilité sociale - de l'aveu même des dirigeants tunisiens est à ce prix car disent ils on "ne saurait exagérer le danger, pour un pays, de l'existence de centaines de milliers de citoyens sans emploi en butte à la misère et au découragement"...

Pour conclure ce bref aperçu, il nous faut dire que nous n'avons fait que donner quelques lumières sur la nature et l'ampleur de l'émigration tunisienne car cela échappe souvent aux camarades français ; mais cela est nécessaire nous semble-t-il pour l'unité de combat de tous les travailleurs de France.

EL-MOUHAJER

JOURNAL DES TRAVAILLEURS TUNISIENS A GRENOBLE * NUMERO SPECIAL 1er MAI 1976 * 1 Franc *

travailleurs immigrés - français tous unis

contre le racisme et les expulsions
contre le chômage et l'exploitation

travaille, travaille et ferme ta gueule!

La grève que mènent depuis plus de 14 mois les immigrés locataires des foyers SONACOTRA est une grève exemplaire à plus d'un titre.

Exemplaire par sa longueur, elle l'est aussi par le degré d'organisation auquel en sont arrivés les travailleurs immigrés démocratiquement représentés par des délégués agissant en coordination à travers la cinquantaine de foyers en grève.

Exemplaire aussi cette unité qui s'est manifestée entre des immigrés venant de divers pays d'Afrique, d'Europe et même d'Asie.

C'est ce que le Pouvoir de Poniowski n'a pu tolérer ! Refusant la reconnaissance des délégués démocratiquement élus, la direction de la SONACOTRA a rendu impossible tout dialogue, toute négociation.

La mesure d'expulsion prise à l'encontre de 16 travailleurs n'avait pour but que de créer

un rapport de forces favorable et d'imposer les conditions de la direction de la SONACOTRA.

Devant la vague de protestations qui a suivi ces expulsions, Ponia tente de faire passer les délégués expulsés pour des bandits. La radio (France-Inter) procède à l'amalgame expulsés-proxénètes-repris de justice.. Mais alors que ne les a-t-on pas passés devant des tribunaux ? La manière dont se sont opérées ces expulsions et qui rappelle les ratonnades de la guerre d'Algérie ne laisse aucun doute: Ce que Ponia veut, c'est casser la grève de la SONACOTRA.

Ce que Ponia nie c'est le droit de grève aux immigrés. Ce que Ponia demande aux immigrés c'est : "Travaille, travaille et ferme ta gueule !". C'est pourquoi il est plus que jamais nécessaire de répondre : - Français-Immigrés tous unis contre l'exploitation, le racisme et la répression!

Grève victorieuse à RIVES

Les travailleurs immigrés maghrébins de l'entreprise de bâtiment "BLANC" à RIVES ont mené une grève victorieuse qui a duré 4 jours (du 12 au 15 avril). Victimes d'un vol systématique sur les heures de travail, vivant dans des conditions de logement lamentables, ces travailleurs ont mené la lutte avec détermination. Grâce au soutien qu'ils ont obtenu, ils ont fait reculer le patron qui a satisfait toutes leurs exigences (excepté le paiement des journées de grève).

Au cours d'une réunion tenue à Grenoble les camarades de Rives ont fait part de leur expérience et se sont engagés à soutenir tous les travailleurs déterminés à se battre.

A LILLE, AGRESSION DES BARBOUZES TUNISIENS

A Lille, encore une fois, un militant tunisien est victime d'une agression perpétrée par les barbouzes du Consulat. Dans la nuit du 24 au 25 mars un membre de l'UGET (section provisoire) et du assemblément Démocrate contre la Répression a été surpris à la sortie d'un bar par le Président de l'Amicale des Tunisiens et l'un de ses sbires respectivement armés d'une chaîne et d'un couteau de boucher aux cris de "Je vais te tuer..." "Je vais te tuer..." Par 4 fois déjà à Lille de tels agissements ont été signalés. A Lille, en attendant les suites judiciaires des multiples agressions un 1er résultat a été obtenu grâce à l'action conjuguée de l'opinion démocratique et des autorités universitaires : le fasciste DALDOUL a perdu son poste de programmeur assistant à la faculté des Sciences Economiques en attendant son renvoi définitif. La solidarité de l'opinion démocratique est plus que jamais nécessaire pour mettre un terme à cette marée fascisante.

GRENOBLE : pressions du consulat tunisien sur des marchands de journaux

Le gouvernement tunisien essaie de transposer en France ses pratiques répressives pour étouffer toute forme d'expression politique libre. Les agents du Consulat Tunisien ont exercé des pressions sur les propriétaires de débits de tabacs et de journaux à Grenoble et à Pont-de-Beauvoisin (Isère) où EL-MOUHAJER était déposé et ce pour empêcher sa diffusion. Ce sont là des actes vils que nous dénonçons avec force et auxquels nous saurons mettre fin incessamment.

EL-MOUHAJER

"EL-MOUHAJER", journal des travailleurs tunisiens à Grenoble, est un acquis de la pratique militante dans l'immigration menée depuis plusieurs années à Grenoble (lutttes contre le racisme, grèves de la faim, lutttes sur le logement, grèves d'usines...).

Ce journal se veut être un trait d'union entre la réalité de l'immigration et celle du pays d'origine. Ce numéro paraît exceptionnellement en langue française et nous espérons dans l'avenir avec nos moyens limités le faire aussi souvent que possible.